

مستقبل مبادرة السلام العربية بعد الحرب على غزة

هشام سليمان

من ١٣٠٠ قتيل، و٥٠٠٠ جريح، جعل من الصعب الحديث عن تسويات سلمية في ظل ما ترتكبه من عدوان وجرائم حرب .

ولعله قد يكون من المفيد -على سبيل التذكرة- استعراض مبادرة السلام العربية والظروف التاريخية المحيطة بها. فمبادرة السلام العربية أطلقها في الأصل ملك السعودية عبدالله بن عبد العزيز -وكان لا يزال ولياً للعهد حينها- للسلام في الشرق الأوسط عام ٢٠٠٢، بهدف إنشاء دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود ١٩٦٧ وعودة اللاجئين وانسحاب إسرائيل من هضبة الجولان، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. وقد تم الإعلان عن المبادرة في القمة العربية في بيروت في العام نفسه، ونالت تأييداً واسعاً أسفر عن تبني القمة للمبادرة. ومن بين أهم بنودها ما يلي:

١- الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة وحتى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧.

٢- التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤.

٣- قبول قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية.

٤- ضمان رفض كل أشكال التوطين الفلسطيني الذي يتنافى والوضع الخاص في البلدان العربية المضيفة.

٥- عندئذ تقوم الدول العربية بما يلي:

أ- اعتبار النزاع العربي الإسرائيلي منتهياً، والدخول في اتفاقية سلام بينها وبين إسرائيل مع تحقيق الأمن لجميع دول المنطقة.

المبادرة العربية للسلام كانت، ولاتزال، واحدة من أهم الطروحات العربية التي تبنت فيها الدول العربية

موقفاً أحادياً تجاه الصراع في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من مرور ما يزيد على السبع سنوات على طرح المبادرة فإن الحديث عن تحقيقها على أرض الواقع لا يزال أمراً بعيد المنال، لا لشيء إلا لأن التحديات التي اعترضت مسيرة هذه المبادرة - ولاتزال- تحول بينها وبين تحقق أي من أهدافها. ولعل الأبرز من بين هذه التحديات طيلة عمر المبادرة كانت الحرب الإسرائيلية على لبنان في ٢٠٠٦، هذا فضلاً عن الانقسامات في المشهد الفلسطيني بعد فوز حركة حماس في الانتخابات في قطاع غزة وما تلاه من انقسام على الساحة الفلسطينية، وصولاً إلى الهجوم الإسرائيلي على القطاع في نهاية ٢٠٠٨. وهي التغييرات والتحديات التي لا تأتي منبئة الصلة عن التحولات الحادثة على الصعيد السياسي الداخلي في إسرائيل وكذا على المستويين الإقليمي والدولي.

وفيما يلي سنحاول استعراض مستقبل هذه المبادرة في أعقاب الحرب الإسرائيلية على غزة والتي استمرت على مدار عشرين يوماً في الفترة ما بين السابع والعشرين من ديسمبر ٢٠٠٨ وحتى السابع عشر من يناير ٢٠٠٩، وحملت اسم عملية الرصاص المسكوب؛ لما كان لهذه الحرب من تأثيرات ليس فقط على الساحة الفلسطينية وإنما على الساحة الإقليمية التي شهدت انقسامات بين الدول العربية وصلت إلى حد القطيعة بين بعضها. هذا فضلاً عن أن مستوى العدوانية الذي أدارت به إسرائيل الهجوم الذي ذهب ضحيته حتى ٢٠٠٩/١/١٧ أكثر



لكي تصح المبادرة وتقوى فلا بد

للموقف العربي أن يكون بشكل عام

سامياً وصحيحاً وموحداً

الفلسطينية). وتباينت حدة اللهجة بينهما وإن جاءت أقوى في الثانية عنها في الأولى.

في عبارة أخرى، فإنه مع اختلاف وتباين السياسات العربية، أصبحت القضية الفلسطينية في معادلة العلاقات العربية-العربية، تشكل عامل اختلاف بدلا من أن تكون محلا للتنسيق وعامل توحيد، والاختلاف هنا ليس على عدالة القضية أو طبيعتها بوصفها قضية احتلال وصراع حول التحرر والاستقلال، وإنما على الوسيلة النضالية وطبيعة المعركة وأدواتها، وموقع القضية وكيفية توظيفها في السياسات القطرية لكل دولة وفق ميزان تحالفاتها الدولية والإقليمية^(٢).

وكان في قمة الكويت أن أعلن العاهل السعودي-صاحب المبادرة الأصلي- أنها لن تبقى على الطاولة للأبد، معبراً عن غضبه مما تقوم به إسرائيل من مذابح ضد سكان القطاع. كما كان الأمين العام لجامعة الدول العربية قد أشار إلى أن الدول العربية لن تظل تلوح بغصن السلام من خلال المبادرة، دون أن يستجيب إليها أحد. فالدول العربية اتفقت في قمة الكويت على إبقاء المبادرة على طاولة المفاوضات، ولكن لفترة محددة، قدرها بحلول نهاية العام الحالي ٢٠١٠، يتم بعدها سحب المبادرة، ما لم يتم إحراز تقدم مبشر في جهود السلام ووقف الاستيطان، كخطوة أساسية لازمة لتطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام^(٣). وهو الموقف الذي أكدته ملك الأردن: «الوقت لتحقيق ذلك ينفد، فقد جلب كل تأخير في تحقيق السلام مزيداً من المخاطر، وينبغي ألا يكون هناك المزيد من الفرص الضائعة، ولا المزيد من عملية سلام بلا نتائج، فالمطلوب هو فعل يقود إلى نتائج ملموسة، وخطة واضحة لمفاوضات شاملة، والتزام بالعمل للتوصل إلى حل نهائي»^(٤).

وعلى الرغم مما تقدم، فإن تولي أوباما سدة الحكم في الولايات المتحدة وإعلانه وجوب إحراز تقدم على مسار السلام بين العرب وإسرائيل، لم يأت دون أن يحمل في طياته بعضاً من الضغوط. فإدارة أوباما أوضحت تأييدها لما وصفته بنقاط إيجابية في المبادرة العربية، ولكنها طلبت توضيح بعض النقاط التي سمّتها بالغامضة، وطلبت تعديل بعض البنود. وعلى الرغم من الرفض الظاهر في الموقف العربي الرسمي لتعديل بنود المبادرة، فقد تواترت أنباء عن احتمال تعديل المبادرة حتى تصبح أكثر قبولاً لدى إدارة أوباما، وكذلك لتقديم المزيد من الإجراءات للطرف الإسرائيلي لقبول المبادرة والتعامل على

ب- إنشاء علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار هذا السلام الشامل.

وقد طرحت المبادرة خلال فترة كان فيها التوتر يسود المشهد في الشرق الأوسط في أعقاب الانتفاضة الثانية-التي دفعت بعض الفصائل الفلسطينية للحفاظ عليها كلها أو بعضها- ووجود أرييل شارون على رأس السلطة في إسرائيل؛ وهو ما جعلها تحظى بالكثير من التأييد من قبل العديد من الفاعلين الدوليين كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة واللجنة الرباعية الدولية لتقديمها وصفة للتوصل لتسوية سلمية للصراع المستعمر ليس فقط بين إسرائيل ودول المواجهة، وإنما بينها وبين كل الدول الأعضاء في الجامعة العربية. غير أن عدم موثاقاة الظرف الزماني هذه ترك المبادرة معلقة في النهاية، ثم توالى عليها الضربات الموجعة متمثلة في الحرب الإسرائيلية على لبنان وانتهاءً بالهجمة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة. وهو ما أثار العديد من التساؤلات حول حيثية المبادرة ومستقبلها -لا سيما مع خروج دعوات من بعض القادة العرب في أعقاب هذه الحوادث تدعو لسحب المبادرة لعدم توافر النية لدى الطرف المقابل للعمل من أجل إحلال السلام، أو تعديلها بالمقابل لتصبح أكثر إغراءً للجانب الإسرائيلي لتجنب شن المزيد من الهجمات على أي من الشعوب العربية. وهو ما يستحق التمعن فيه في السطور القليلة المقبلة باستعراض التحولات في مواقف الدول العربية صاحبة المبادرة وإسرائيل الطرف المخاطب بها والأطراف الدولية الوسيطة في الصراع.

مواقف الدول العربية

على الرغم من تعبير المبادرة -على الأقل وقت طرحها- عن موقف عربي موحد تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، فإن هذا الموقف قد تفتت وتحول إلى مواقف أو على الأقل إلى موقفين يتبنى كلا منهما معسكر أو قطب يقوده عدد من دول النظام العربي. فمقابل تعليق الملك عبد الله الثاني ملك الأردن في أحد تصريحاته حول المبادرة^(١): «ليس هناك مكان تظهر فيه هذه الوحدة في الموقف أكثر من مبادرة السلام العربية، التي توفر فرصة تاريخية لإيجاد مستقبل أفضل لكل مواطن في هذه المنطقة، يقوم على أساس اتفاق لإنهاء الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وفق حل الدولتين، الذي يلبي الحقوق المشروعة للفلسطينيين في الحرية والدولة، ويقدم للإسرائيليين الضمانات الأمنية والعلاقات الطبيعية التي يحتاجونها»؛ فإننا نجد أنه قد عُقد مؤتمرات للقمة في يناير ٢٠٠٩ بما كان متزامناً مع تصاعد وتيرة الأحداث الدامية في غزة وكاشفاً كذلك عن مدى عمق الانقسام الحاصل في بنية النظام الرسمي العربي، حيث عُقد الأول في الكويت وهي القمة الدورية، والآخر في الدوحة وهي قمة غزة بدعوة من قطر وسوريا (ولم تشارك فيها السلطة

عليها القيام بعدوانها. وأخطر ما فى الأمر كان ذلك التجاوب الفلسطينى مع الهدف من العدوان؛ حيث ذهب البعض إلى تحميل حركة حماس المسؤولية عن العدوان، وفى المقابل خرج البعض أيضاً متهمًا السلطة الوطنية بالمشاركة فى العدوان بتوفير المعلومات الاستخباراتية والأمنية للاحتلال الذى نسيه الطرفان وكأن المعركة بين فتح وحماس. وهو الجدل الذى تجدد فى أعقاب صدور تقرير جولdstون حول الحرب على غزة وإدانته لإسرائيل وتورط الرئيس الفلسطينى فى قرار تأجيل مناقشة التقرير فى الجمعية العامة للأمم المتحدة بما صب فى مصلحة إسرائيل؛ هذا فضلا عن التأجيلات المتتالية فى عملية المصالحة الوطنية بين قطبي الحركة الوطنية الفلسطينىة والتي تقوض فرص توحيد الصف والخطاب فى التعامل مع إدارة الصراع مع إسرائيل^(٨). ولعل الأمر سيزداد خطورة فى أعقاب الدعوات التى خرجت تدعو الرئيس الفلسطينى محمود عباس للاستقالة من منصبه ثم إعلانه عدم نيته الترشح لفترة رئاسية جديدة بسبب احتمال بروز المزيد من الانقسامات فى الصف الفلسطينى^(٩).

ومع التسليم بأن الهدف الحقيقى للمبادرة العربية هو دعم الموقف الفلسطينى، لأن الطرف السورى يستطيع التفاوض مع إسرائيل دون دعم عربى، فإن المشكلة فى النهاية تتمثل فى التوازن بين قوة الجانب الإسرائيلى والجانب الفلسطينى، فهناك حاجة بالتالى إلى إعادة الوحدة الوطنية الفلسطينىة؛ لأنه فى ظل حكومة يمينية إسرائيلىة وفى مواجهة ضغط أميركى لحل إقليمى فإن حبل النجاة الوحيد أمام رئيس الوزراء الإسرائيلى هو الانقسام الفلسطينى؛ لأنه وقتها سيتحجج بعدم وجود شريك للسلام.

كذلك أتى الانقسام بين ما عُرف بمعسكر الاعتدال ومقابله معسكر الممانعة على المستوى العربى، وكلٌ منهما ضم عدداً من الدول القائدة فى النظام العربى، الأمر الذى أدى إلى مزيد من التخبط والتشردم وانهايار قوة الدفع التى كانت تحظى بها المبادرة من قِبل أصحابها. وعلى الرغم من بذل العديد من الجهود لرأب الصدع فى الموقف العربى قبل قمة الدوحة فى مارس ٢٠٠٩ وبعدها، فلا تزال هناك بعض الشروخ العميقة التى تحتاج للمزيد من الإرادة لتخطيها وتوحيد الصف فى مواجهة الضغوط الإسرائيلىة والدولية. فلكى تصح المبادرة وتقوى، فلا بد للموقف العربى أن يكون كذلك بشكل عام سليماً وصحيحاً وموحداً.

موقف إسرائيل

حين طرح العرب مبادرتهم للسلام رد رئيس الوزراء الإسرائيلى آنذاك أرييل شارون بالقول إنها لا تساوى الحبر الذى كُتبت به. وبحسب رؤية نتنياهو -رئيس الوزراء الحالى

أساسها. وهو ما تم بعد توافق عدد من الزعماء العرب على العاصمة الأمريكية للتشاور مع الرئيس الأمريكى الجديد. والمبادرة المزمعة ستشمل توطين اللاجئين الفلسطينىين فى الدول العربية والسماح لمن يرغب منهم فى الانتقال للاراضى الفلسطينىة التى ستقام عليها دولة فلسطينىة منزوعة السلاح بعد إجراء مبادلة للأراضى ما بين السلطة الفلسطينىة وإسرائيل. هذا فضلا عن تحديد جدول زمنى للتطبيع وإقامة علاقات سياسىة ما بين الدول العربية وإسرائيل تشجع الأخيرة على اتخاذ خطوات عملية تسمح بإقامة دولة فلسطينىة منزوعة السلاح. ويتزامن ذلك مع حديث مبعوث اللجنة الرباعىة الدولية للشرق الأوسط تونى بلير عن «إطار جديد للسلام»^(٥). كما وعدت عدة دول عربية بالسماح بتخليق الطائرات الإسرائيلىة المدنية فى أجوائها مقابل الوقف التام للنشاط الاستيطانى فى الضفة الغربية. كما بيّن جورج ميتشل -المبعوث الأمريكى إلى الشرق الأوسط- فى وقت سابق أنه حصل على بيانات من بعض الدول العربية بأنها مستعدة أيضاً لفتح ممثلياتها التجارىة فى إسرائيل والسماح لمواطنى إسرائيل بزيارة أراضىها مقابل الوقف التام للاستيطان^(٦).

وهكذا يبدو من المتابعة العامة لتطور مسار المبادرة العربية أنها على صورتها الحالية لا تلقى قبولا من طرف راعىة عملية السلام فى الشرق الأوسط، ولا حتى الطرف الإسرائيلى الشريك فى العملية ذاتها، وهو ما انعكس على الموقف العربى الذى حاول -أو على الأقل من قِبل جزء منه- دعم المبادرة بتقديم المزيد من التنازلات لضخ المزيد من الدماء فى عروق المبادرة دونما التفات إلى أن إحدى المشكلات الرئيسىة فى المبادرة حالياً تتمثل فى أنها لم تعد تحظى بقبول عربى عام. فسوريا عبرت عن رغبتها فى سحب المبادرة، كذلك قطر، كما أعلن الرئيس الليبى العقيد معمر القذافى رفضه للمبادرة وكذلك حماس -وهو الموقف الذى أكده خالد مشعل رئيس المكتب السياسى لحماس بدمشق- فى أعقاب الاعتداءات الإسرائيلىة الأخيرة على المسجد الأقصى؛ حيث دعا الدول العربية لسحب المبادرة^(٧)؛ هذا فضلا عن تآكل الدعم للمبادرة على المستوى الشعبى -والذى لم تحرص الأنظمة العربية على خلقه من الأساس.

ولعل المشكلة الأكبر التى تواجه المبادرة فى هذا المقام هى الانقسام، على المستويين العربى والفلسطينى. وهو من العوامل التى تشترك فيها وتتقاسم المسؤولية عنه كل من حركتى فتح وحماس فى الداخل الفلسطينى، ومن المسلم به أن للانقسام دوراً فاعلاً وأساسياً فى إضعاف الصف الفلسطينى، ويصب فى مصلحة الاحتلال الإسرائيلى، وقد أسهم فى إهدار قدر كبير من التضامن العربى والدولى مع القضية والشعب الفلسطينى، وأعطى إسرائيل الفرصة وسهّل

وهكذا، فإنه يبدو جلياً أن الموقف الإسرائيلي لم يتغير من المبادرة من حيث رفضها. فحتى وإن تم الإعلان عن قبول بعض من بنودها، من قبيل تأسيس الدولتين، فإن هذه الحلول تُطرح بصورة تفرغ ما تقصده المبادرة من مضمونها. لا سيما وأن عملية السلام حالياً لم تعد تقتصر على التعامل مع الطرف العربي فقط، وإنما أصبحت جزءاً من معادلة أكبر للتوازنات الإقليمية. ومع التنافس الحاصل بين إسرائيل وإيران، واعتبار إسرائيل أن حركتي حماس وحزب الله هما من بين أدوات إيران لتحقيق أهدافها الاستراتيجية، فإنها تحاول ربط ملف السلام مع ملف التعامل مع إيران في علاقتهما بالولايات المتحدة، والتي ترغب في ظل إدارة أوباما في التركيز على التعامل الدبلوماسي مع إيران وعدم اللجوء لاستخدام القوة، وهو ما تعترض عليه إسرائيل وتراه تهديداً لها ولمصالحها فتحاول بالمقابل تعسير مهمة الولايات المتحدة في عملية السلام. وهو ما يتأكد في إعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي مؤخراً في زيارته للعاصمة الأمريكية أن غرض زيارته مناقشة كلا الملفين -مستقبل البرنامج النووي الإيراني ومستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط. وفيما يتعلق بالملح الأخير، فقد تواترت أنباء حول محاولته إحباط خطة فلسطينية لإعلان الاستقلال من جانب واحد بموافقة عدد من الدول الأوروبية وأقطاب في الإدارة الأمريكية، من خلال الطلب من الإدارة الأمريكية استخدام حق النقض «الفيتو» ضد أي مشروع قرار في الأمم المتحدة يمنح الفلسطينيين سيادة على أراضي ١٩٦٧^(١٢).

وهذا الربط ليس بالقطع السبب الوحيد؛ حيث توجد اعتراضات أيديولوجية أساسية على بعض ما تضمنته مبادرة السلام يجعل القبول به أمراً صعباً، وهو ما حاولت الولايات المتحدة التعامل معه بالمقابل من خلال طلب تعديل المبادرة العربية كما تقدمت الإشارة، غير أن عدم الإعلان عن الأمر بصورة رسمية حتى الآن يشير إلى عدم قبول الطرف الإسرائيلي به. ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن الولايات المتحدة -على الرغم من التحول السلبي النسبي في درجة تأييدها لإسرائيل- فإنها لا تزال تشدد على حتمية الحفاظ على أمن إسرائيل -حليفها الاستراتيجي في المنطقة- حتى وإن أتى ذلك على حساب العرب وخصوصاً الفلسطينيين.

ولعله من المهم التذكير في هذا المقام بأن اللجنة الرباعية الدولية وعدداً من الدول الأوروبية وتركيا تحاول لعب دور مساند للدور الأمريكي لتحفيز الجانب الإسرائيلي على قبول -أو على الأقل- التفاوض حول المبادرة دون تقدم يذكر. كما تواترت أنباء عن سعي الاتحاد الأوروبي والمبعوث الأمريكي للشرق الأوسط لتنشيط المسار التفاوضي بين إسرائيل وسوريا ومحاولة استمالة الأخيرة لإعادة توحيد الموقف العربي. مع الدعوة كذلك

الذي تولى السلطة إثر انتخابات أجريت في أعقاب العدوان على القطاع - فإنه «مستعد لتقديم تنازلات في مقابل السلام. وفي إمكاننا دفع السلام مع جيراننا فقط بواسطة اتفاقات تحافظ على إسرائيل آمنة». غير أنه يرى أن المفاوضات التي يجب أن تجرى هي تلك التي تركز على الخطوات المرورية وليس اتفاقات الوضع النهائي، «(ف) المفاوضات ... التي تركز على تحقيق اتفاق دائم بصورة آنية، تخطئ الهدف: (لأن) الفلسطينيين غير مستعدين لتسوية أيديولوجية ذات أبعاد تاريخية من شأنها أن تضع نهاية للصراع». وهكذا فإن نتياهاو يقترح العمل على تحسين مستوى حياة الشعب الفلسطيني اليومية من خلال تطوير الاقتصاد بشكل سريع. وهذه الخطوة، بحد ذاتها، لن تنهي الصراع، لكنها ستوجد أجواءً تتزايد من خلالها بشكل كبير احتمالات نجاح المفاوضات السياسية^(١٠).

كما يعتبر نتياهاو أنه «عندما يحين الوقت لإجراء مفاوضات نهائية من أجل السلام، فإن هناك خطوياً حمراء واضحة. ومسؤولية سلامة مواطني دولة إسرائيل ستبقى في يد إسرائيل. وستحتفظ إسرائيل بحقها في حماية حدودها». ومن بين هذه الخطوط الحمراء: رفض نتياهاو تطبيق قرار الأمم المتحدة حول حق العودة للاجئين الفلسطينيين، كما أن إسرائيل لن تتحمل مسؤولية أخلاقية إزاء أولئك اللاجئين. وحول القدس، يقول نتياهاو إنه «سيحافظ على القدس موحدة كعاصمة لإسرائيل وتحت حكم إسرائيلي، مع منح الحرية لأبناء جميع الديانات لممارسة طقوسهم في أماكنهم المقدسة في المدينة. وأسوأ شيء يمكن فعله من أجل السلام هو تقسيم القدس. فتقسيم كهذا سيوجد نقطة احتكاك من شأنها أن تُشعل المنطقة كلها. والقدس الكاملة فقط، وتحت حكم إسرائيلي، في إمكانها الحفاظ على سلام إقليمي». كذلك يتجاهل نتياهاو مسار المفاوضات مع سوريا - على الأقل في العلق^(١١). أما وزير الخارجية الإسرائيلي أفيدور ليدرمان فقد أكد أن مبادرة السلام العربية تشكل كارثة على إسرائيل. واصفاً حل الدولتين بالشعار الجميل الخالي من المضمون.

وبالتالي فقد جاءت النتيجة وجود هوة شاسعة بين الإدارة الأمريكية والحكومة الإسرائيلية الجديدتين، وهو ما دفع الحكومة الإسرائيلية في مقابل تشدد الأولى لإبداء بعض من المرونة وتخفيف حدة تطرفها من خلال إعلان القبول بإمكانية تأسيس دولتين -مع الاعتراف بيهودية دولة إسرائيل- ووقف بناء مستعمرات جديدة أو عشوائية دون تقييد «النمو الطبيعي» للمستعمرات القائمة بالفعل. غير أن هذا الموقف لا ينعكس حتى هذه اللحظة على أرض الواقع مع تصريحات المبعوث الأمريكي جورج ميتشل المتواترة بأنه غير قادر على تحريك الأمور أو تقريب وجهات النظر بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني.

لآليات للتنفيذ وتحقيق التقدم. وهو ما يجب أن يتزامن مع التعالي على الانقسامات في المشاهد العربية مصحوبًا بتعزيز الضغط الإعلامي والسياسي على إسرائيل للقبول بها وجعلها أرضية انطلاق لعملية متوازنة تبتغي تحقيق السلام في الشرق الأوسط في النهاية.

الهوامش:

- (1) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=300583&issueno=9671>
- (2) <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F947F007-D02F-4D6F-9CDC-DF21BBF1D0E7>
- (3) <http://www.swissinfo.ch/ara/front.html?siteSect=105&sid=10390578&cKey=1236115019000&ty=st&rs=yes>
- (4) <http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=300583&issueno=9671>
- (5) <http://www.arabs48.com>
- (6) http://www.rtarabic.com/news_all_news/34994
- (7) http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2009/10/091025_mh_alaqsa_tc2.shtml
- (8) http://rtarabic.com/news_all_news/35771
- (9) http://rtarabic.com/news_all_news/37078
- (10) <http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=255>
- (11) <http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=255>
- (12) http://rtarabic.com/news_all_news/37100
- (13) <http://www.carnegie-mec.org/arabic/NewsDetailsAr.aspx?ID=1127&MID=395&PID=375>
- (14) <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/F947F007-D02F-4D6F-9CDC-DF21BBF1D0E7>

لدمج حماس في عملية السلام؛ لأنه لم يعد من المجدي عزلها وتركها خارجها.

خاتمة:

في النهاية، يمكننا القول إن مركز المبادرة العربية لم يتقدم -إن لم يكن قد تأخر بالفعل. فالدعوات المتواترة لسحبها و/أو تعديلها تعني أنها بصورتها الحالية ليست محققة لأهدافها. غير أن هذا قد لا يعني بالضرورة أنها ليست الحل المناسب. فهي تعد في النهاية الحل الكفيل بالتوصل إلى سلام شامل. والدعوات بتعليق «المبادرة العربية» هي بمثابة دعوة لانسداد أفق الحل السياسي والدخول في مرحلة من تعميق الهوة العربية -العربية^(١٣).

فالمبادرة هي الأداة السياسية الوحيدة التي بلورها العرب للتعامل مع النزاع الإسرائيلي، مع تأكيد الجميع أن السلام هو خيار إستراتيجي. ذلك لأن المبادرة جاءت ترجمة دقيقة للموقف العربي للرؤية العربية لشروط السلام مع إسرائيل^(١٤). وبالتالي فالمبادرة تشكل عنصر ضغط دولياً على إسرائيل -ولو شكلياً- يعبر عن استعداد العرب للعمل من أجل السلام.

غير أنه حتى تصبح مبادرة السلام العربية حقيقة واقعة، فإن العرب بحاجة إلى استخدام ما بحوزتهم من أوراق الضغط والقوة -الاقتصادي والسياسي. وهو ما سيتجاوز المشكلة التي وولدت مع المبادرة وهي أن أصحابها اعتقدوا أنهم طرحوا مبادرة ذاتية التحقيق -أي أنها يمكن أن تحقق نفسها بنفسها- ولم يتم بذل أي جهد حقيقي لحشد الدعم والضغط على إسرائيل. كما أنها أتت بحديث عن شكل الحل النهائي وليس عملية التفاوض في حد ذاتها. وبالتالي فلم يكن للمبادرة رد فعل مباشر. غير أنها -وعلى الرغم من ذلك- بالتدريج أصبحت موجودة كمرجعية، بعد أن أصبحت جزءاً من قرار مجلس الأمن رقم ١٥١٥. كما أن خارطة الطريق التي أقرتها الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة) ارتأت أن التسوية النهائية للصراع العربي الإسرائيلي إحدى مرجعياته هي مبادرة السلام العربية. كما تجري مشاورات دورية بين الجامعة العربية واللجنة الرباعية لمتابعة التقدم المتحقق على مسار تطبيق المبادرة. وبالتالي فإن المبادرة العربية لا تزال صالحة، ولكنها ربما تحتاج إلى عدد من التعديلات الهيكلية -ليست على مستوى المضمون بالضرورة- التي تجعلها على قدر من التفصيل الذي يضع خطاً زمنياً

